الاصلاح المصرفي في العراق ـ الواقع والمتطلبات*

أ. م. د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري
حياة عبد الرزاق حسين
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص:

ظهرت الحاجة الى الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية المتمثلة بانتهاج برامج التحول نحو اقتصاد السوق وذلك لزيادة كفاءة وقدرة الجهاز المصرفي العراقي لتقديم التمويل لعمليات الاستثمار و الانتاج و سائر العمليات الاقتصادية ، ولغرض تحقيق الاصلاح المذكور شرع العراق بتنفيذ عددا من الاجراءات تمثلت بتغيير القوانين السابقة بقوانين جديدة وكذلك استبدال العملة القديمة بعملة جديدة فضلا عن تغيير نوع الرقابة المصرفية من المتحكمة الى الانتقائية وكذلك فسح المجال امام المصارف الاجنبية لفتح فروع لها في العراق فضلا عن اعادة هيكلة بعض المصارف العراقية ، اثرت هذه الاصلاحات ايجابيا على اداء بعض المؤشرات المصرفية كالودائع والائتمان المصرفي ، في حين لم يكن تأثيرها واضحا على مؤشرات اخرى كالعمق المصرفي الامر الذي يستدعي توفير عددٍ من المتطلبات لتحسين عمل الجهاز المصرفي العراقي .

Banking reform in Iraq - the reality and requirements

Asst. Prof. Abdul Athim A. Al-Shukri (PH.D) & Hayat A. Hussein
Qadisiyah University/College of Administration and
Economics/Department of Economics

Abstract:

The need emerged for Banking reform in Iraq after 2003 as a result of political and Economic changes of pursuing of transition to a Market economy and to increase the efficiency and capacity of the Iraqi Banking system to provide funding for investment , production and other Economic processes , and for the purpose of achieving reform in question Iraq proceeded to implement a number of measures, was to a change the previous law by new laws , as well as replacement of old currency for new currency , as well as change the type of Banking supervision from controlling in to selective as well as to make way for foreign Banks to open branches in Iraq as well as the restructuring of some Iraqi Banks, these reforms have affected positively on the performance of some indicators, Bank deposits and bank credit while no clear impact on other indicators of the banking like the Banking Depth which calls for the provision of a number of requirements to improve the work of the Iraqi Banking system.

* بحث مستل من رسالة الماجستير (الاصلاح المصرفي واثره على مؤشرات اداء الاقتصاد العراقي)

المقدمة

يشكل الاصلاح المصرفي الدعامة الاساسية لعمل الجهاز المصرفي فهو يعمل على خلق وحدات مصرفية تكون قادرة على توفير الرقابة الذاتية والرقابة الشاملة للجهاز المصرفي ككل فضلا عن تلبيتها لمتطلبات السياسة النقدية و ادواتها المباشرة و المتناسقة مع السياسة المالية و تجنب الاثار المتعارضة ، مما سيضمن تنامي حجم النشاط المصرفي ويؤمن سلامته وتفوقه بالمواءمة ما بين اهدافه (الامان، والسيولة، والربحية) .

ترغب مختلف الدول في جعل انظمتها المصرفية متينة و قادرة على تحمل الصدمات السياسية والاقتصادية المختلفة ، ومتمكنة من العمل في ظل الازمات والحروب ، وتكون قادرة على تعبئة الموارد وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة المتنوعة ذات التقنيات العالية والمكتسبة للمعرفة المصرفية والملبية للاحتياجات التمويلية للدول ، ولها القدرة التنافسية على المستوى الاقليمي والدولي .

ان الشروع في عملية الاصلاح المصرفي يتطلب من البلدان الساعية اليه القيام بعدة اجراءات كتغيير او تعديل انظمتها التشريعية والقانونية والقيام باعادة هيكلة انظمتها المصرفية وكذلك زيادة رساميلها واتباع معايير جديدة وملائمة في الرقابة المصرفية او التوجه بالمصارف نحو الدمج او الخصخصة .

ظهرت الحاجة الى الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام 2003 نتيجة للتغيرات السياسية و الاقتصادية المتمثلة بانتهاج برامج التحول نحو اقتصاد السوق و ذلك لزيادة كفاءة وقدرة الجهاز المصرفي العراقي لتقديم التمويل لعمليات الاستثمار و الانتاج وسائر العمليات الاقتصادية.

مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث في ان الاصلاح المصرفي في العراق لا يزال ضعيف التأثير في مؤشراته المصرفية ، وبالتالي فإن تأثيره في الاقتصاد الكلي سوف يكون ضعيفا هو الاخر، الامر الذي يتطلب الاسراع في تحديد المتطلبات اللازمة لدعم عملية الاصلاح المصرفي في العراق ومن ثم النهوض بالجهاز المصرفي العراقي وتحفيز تأثيره الايجابي على الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:-

يستند البحث الى فرضية مفادها ان الاصلاح المصرفي في العراق يبقى غير مجدٍ مالم يتم ضمن عملية الاصلاح الاقتصادي و متزامناً معها .

أهمية البحث:-

تأتي أهمية البحث من ان الاصلاح المصرفي يعتبر من الوسائل المهمة في تطوير الجهاز المصرفي وتوسيع دوره في تعبئة المدخرات وتمويل المشاريع الاقتصادية .

أهداف البحث:-

يهدف البحث الى الوقوف على الاصلاحات التي حصلت في الجهاز المصرفي ، ومعرفة تأثير هذه الاصلاحات على أداء المؤشرات المصرفية .

حدود البحث :-

تتخذ الدراسة حدودها المكانية من الجهاز المصرفي العراقي، اما الحدود الزمانية فقد تم تحليل بعض المؤشرات المصرفية لفترة امتدت لسبع سنوات شكلت سلسلة زمنية (2004 - 2010)

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للإصلاح المصرفي

المحور الاول :- مفهوم واهمية الاصلاح المصرفي

يشير مفهوم الاصلاح المصرفي الى ((مجموعة من الاجراءات المصرفية التي تعمل على ايجاد تغيير حقيقي في اسلوب ونمط النشاط المصرفي ليصبح أكثر فاعلية في تعبئة المدخرات وتوظيفها لخدمة التنمية بما يتوافق والتطورات الاقتصادية العالمية[١])) ، وهناك مفهوم اخر للإصلاح المصرفي يرى بأنه ((مجموعة العمليات الشاملة والمستمرة التي تساهم في زيادة حجم الاقراض و الايداع وتحسين الخدمات المصرفية الامر الذي يفترض ان ينعكس ايجابيا على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني[٢])) ، كذلك يعرف بأنه ((جزء من العمليات المالية التي تتمثل بالعمليات المصرفية والعمليات التأمينية والتي من شأنها المساعدة في تمويل العمليات الاستثمارية سواءً كانت قصيرة الاجل او طويلة الاجل[٣])) و تتمثل عملية الاصلاح المصرفي بأنشاء نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية و اعادة تخصيصها وكفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي ، وينصرف ذلك الاصلاح الى تحديث وتعميق وتقوية جميع وحدات القطاع المصرفي فضلا عن احداث تغييرات في طبيعة الصناعة المصرفية واعادة هيكلتها* لغرض حشد المدخرات المحلية [٤]

تتضح اهمية الاصلاح المصرفي من خلال ارتباطه الوثيق ببرامج الاصلاح الاقتصادي وخاصة بالنسبة لإصلاح القطاع العام والاصلاح المالي كونه اي الاصلاح المصرفي يؤمن النجاح لتدابير الاصلاح الاقتصادي فتحسن اداء المصارف يؤدي الى تحسن تخصيص وتوزيع الموارد وهذا امر له اثار ايجابية في النشاط الاقتصادي في المدى الطويل فضلا عن ارتباطه بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لعمل القطاع الخاص فحين تقوم البيئة التشريعية السليمة وتتميز القوانين بالعقلانية و تنتفي الاستثناءات وتسود الشفافية والمساواة في التطبيق يتوقف اكتناز الاموال في المنازل وتتجه نحو المصارف لتصبح المصارف حلقة رئيسية فعالة في التنمية[٥] ، كما يؤثر الاصلاح المصرفي في العلاقة ما بين تطور الخدمات المصرفية والبنية

---

[١] - زياد جواد لفته الفيصل ،اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، (البصرة ، جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد) ،٢٠٠٩ ،ص٦٠

[٢] - د.علي كنعان، الاصلاح المصرفي في سوريا،جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،ت١ ٢٠٠٣،على الموقع الالكتروني www.syrian.com

[٣] - د. أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ، (النجف ، دار المواهب ،٢٠١١) ، ص٣٠٧

* يقصد باعادة هيكلة المصارف مجموعة الاجراءات التي تهدف الى تصحيح الهياكل الفنية او المالية او الادارية بغرض تحسين كفاءة البنوك وتمكنها من الاستمرار بنجاح على المدى الطويل.

[٤] - ينظر د.ناصر السعيدي، اصلاح القطاع المالي في سوريا ..عامل التحديث والنمو الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الخامسة عشر حول/متى يبدأ الاصلاح المصرفي في سوريا، (سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية ، المركز الثقافي العربي ،٢٠٠٢) ، ص٤

[٥] - د. نبيل سكر، الاصلاح الاقتصادي في سوريا ، جمعية العلوم الانسانية ، على الموقع الالكتروني http://www.mofhoum.com

التحتية المالية[١] ، ومن ثم يعمل الاصلاح المصرفي على جعل الاقتصادات أكثر مرونة وأكثر قدرة على مجابهة الصدمات والاضطرابات والمخاطر الاقتصادية[٢] ولا يخفى ما للإصلاح المصرفي من ضرورة في قيام الاعمال المصرفية الناجحة والتي تشجع على زيادة الثقة في المصارف التجارية الامر الذي يمكن تلك المصارف على جذب الودائع من العملاء ، ومن ثم زيادة قدرتها على منح القروض الى المشاريع و الافراد بالأموال المودعة لديها وذلك لكسب الربح ، وهذا الامر يتطلب بدوره مستوى من الاصلاح في قطاع المشاريع الذي يؤمن حقوق الدائنين [٣] ، وهذا ما يؤكد أن عملية الاصلاح المصرفي لا تحدث في عزلة عن الاصلاح الاقتصادي إذ أن تحويل او إصلاح الجهاز المصرفي يؤثر على أجزاء أخرى من الاقتصاد ، فضلا عن أن تعقيد هذه العملية له تأثير مختلف على مجموعة المدخرين او المقترضين و عمل المصارف بصورة عامة وبناءا على ذلك فإن عملية الاصلاح المصرفي تعتمد على السياسة الاقتصادية من خلال عاملين هما ارتباط القطاع المصرفي بالحالة المالية لقطاع المشاريع ، وكذلك دوره كوسيط بين المدخرين والمقترضين (مستخدمي رأس المال في الاقتصاد) فتقوم المصارف ضمن اطار زيادة ارباحها بتوجيه رأس المال نحو الاعمال ذات افضل عائد / مخاطرة وذلك لتقليل مخاطر الائتمان ومن ثم زيادة الارباح التي ستضمن تحقيق استثمار كفوء في الاقتصاد.[٤]

المحور الثاني :- دوافع الاصلاح المصرفي[٥]

١- **دوافع اقتصادية**:- أن مهمة المؤسسة المصرفية خلق النقود الائتمانية الضرورية لتقدم أي مجتمع وازدهاره، ومن اجل تحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية.

٢- **دوافع نقدية**:- نتيجة التغيرات الحاصلة في النظام النقدي لذلك لا بد من إعادة صياغتهِ.

٣- **دوافع تقنية**:- نتيجة للمستجدات التي حدثت في مجال المنتجات المصرفية، ومجال الأجهزة التقنية، لذلك لا بد من وضع قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم التعامل مع هذهِ التقنيات الحديثة من اجل تحقيق المنفعة العامة لها.

٤- **دوافع تنظيمية**:- ويقصد بها الأسس والمعايير التنظيمية للمؤسسة المصرفية، مما يعني عرض الأفكار الجديدة والتي من شأنها تقليل انحراف القائمين على إدارة هذه المؤسسة.

المحور الثالث :- اجراءات الاصلاح المصرفي

تطرح ادبيات الاصلاح المصرفي عددا من الخطوات الملائمة للدول الساعية للإصلاح المصرفي:-

١-**الاطار التشريعي والقانوني** :- ويعني اجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع مرحلة الانفتاح والتحرر الاقتصادي في الاقتصاد العالمي والاتجاه المتزايد نحو اعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في النشاط الاقتصادي[١] .

---

[١]- كنجو عبود كنجو،الابعاد المفقودة في اصلاح النظام المصرفي في سوريا ، المؤتمر العلمي الرابع تحت شعار إستراتيجيات الاعمال في مواجهة العولمة ، (الاردن ، جامعة فيلادلفيا ،١٥-٢٠٠٥/٣/١٦)، ص٤

[٢]- د. ناصر السعيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢

5-steven fries , anta tace ,bankink reform and development intrans itioneconomey, (Workingpaper,no71,june2002),p4 .

1-Christian Rroland , Banking sector reform in India and China acomparative perspective Harvard project for asian and international relation conference, in Singapore this virsion8 ,August 2006, p1

[٥]- ازهار حسن علي ابو نايلة ، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطرة سبل المعالجة – دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة ، رسالة ماجستير غير منشورة(بغداد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص٧١

٢- **استقلالية البنوك المركزية** :- يتم اعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية عن طريق عدم التدخل الحكومي عند قيام البنك المركزي بأداء وظيفته الاساسية و هي تنفيذ السياسة النقدية بحيث تقوم الاخيرة على اساس اقتصادي و لا تتدخل اغراض السياسة التنفيذية او التشريعية فيها[٢] .

٣- **تطوير ادارة السياسة النقدية** :- اعتماد السلطات النقدية بشكل اكبر على اسلوب الادارة غير المباشرة للسياسات النقدية لتحل تدريجيا محل اسلوب التدخل المباشر بهدف بناء مستوى ملائم من الاحتياطات ومكافحة الضغوط التضخمية [٣] .

٤- **تحرير اسعار الفائدة** :- يعني ذلك عدم التدخل في عملية تخصيص التسهيلات الائتمانية وترك الامر برمته الى المصارف وفق المعايير المصرفية المعمول بها و التخلي عن سياسات الكبح المالي.

٥- **زيادة التنافس بين المصارف** :- وذلك عن طريق فتح المجال لبنوك جديدة سواءً كانت محلية ام اجنبية .

٦- **اعادة هيكلة القطاع المصرفي** :- و ذلك عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف و خاصة المصارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية منوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية ، فضلا عن خصخصة بعض المصارف المملوكة للدولة .

٧- **ترك تحديد رسوم و تعرفة الخدمات للمصارف** :- أي ترك الرسوم تتحدد على اساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية .

٨- **توسيع قاعدة ملكية المصارف**:- وذلك لجعل ادارتها مسؤولة امام شرائح اوسع من المساهمين ولتقليل نفوذ القطاع العام فيها ، ويساهم هذا التوجه ايضا في انتقال اسلوب العمل المصرفي من الاعتماد على العلاقات الشخصية الى اسلوب يعتمد على استحواذ أكبر قدر من السوق المصرفي المتاح بصورة تنافسية .

٩- **رفع الحد الاقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به** :- لكي تتمكن المصارف من تلبية التزاماتها الحاضرة و المستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الاموال بسرعة فائقة و اعطاء مؤشر عالمي لسلامة الاوضاع المصرفية المحلية (اتباع معيار لجنة بازل*) .

١٠- **تشجيع زيادة الاستثمار في التقانات المصرفية الحديثة ونظم المعلومات**:- من خلال تشجيع زيادة الانفاق على التدريب وتطوير المهارات المصرفية للموارد البشرية المحلية لتوسعة الخدمات المصرفية.

---

[١] - القطاع المصرفي ومتطلبات التكيف والتطور للمرحلة المقبلة ، النشرة المصرفية العربية ، (بيروت ، اتحاد المصارف العربية،٢٠٠٥) ، ص١٨

[٢] - احمد طلفاح ، تجارب الاصلاح واعادة الهيكلة ، اصدارات جسر التنمية ، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٥) ، ص١

[٣] - القطاع المصرفي العربي ومتطلبات التكيف والتطور للمرحلة المقبلة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧

* اكد معيار لجنة بازل لكفاية رأس المال على لايقل حجم رأس المال عن (8%) من حجم الموجودات ، ونظرا لما اتضح من قصور في معيار بازل1 عن توفير حد ادنى ملائم لرأس المال لدى المصارف فضلا عن تنوع المخاطر الائتمانية ، اقترحت بازل مقترحات جديدة عرفت بمقررات بازل2 والتي اكدت على التغطية الشاملة للمخاطر التي تواجه المصارف و ادخال مناهج اكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال ادراج المخاطر التي لم تكن مدرجة من قبل و ايجاد طرق جديدة قابلة للتطبيق على المصارف بمستوياتها كافة ، فضلا عن تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم المساواة وضمان تكافؤ الانظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الاهداف السياسية والاهداف العامة - لمزيد من التفاصيل ينظر

١١- **تحسين الشفافية و الافصاح وتطوير نظم المحاسبة** :- وذلك لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية ، ولابد في هذا المجال من التأكيد على ضرورة التناسق بين التشريعات والقواعد المنظمة للعمل المصرفي و ايجاد انظمة متطورة لتبادل المعلومات بين المصارف[١].

١٢- **الرقابة والوقائية** :- وتعني استخدام طرق افضل من مراقبة وتتبع اعمال البنوك التجارية من منظور السلامة الآمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والازمات المصرفية قبل حدوثها ومن ثم الحد من اثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تتمكن السلطات النقدية من الوقاية منها ومنع انتقالها الى بنوك اخرى ومن هذه الطرق:-

- تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع اتفاقية بازل.
- تطبيق نسبة السيولة الاجبارية (مثال ذلك 20 %في مصر ، والسعودية 30% ، 60 % في المغرب) .
- التحفظ على القروض الرديئة :- وذلك بتصنيفها حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر.
- سياسة توزيع الارباح :- وتتدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة اصول البنك واعماله وفي نفس الوقت حقوق المساهمين .
- منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني:- وذلك بوضع حداً أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك لمقترض واحد .
- استحداث نظام تأمين ودائع :- وذلك بتأمين حدا اعلى على الودائع (مثال في كندا 100000 دولار كحد اعلى على حساب الوديعة)[٢] .

كما تتضمن سياسة الاصلاح المصرفي في البلدان الساعية اليه جذب المستثمرين الاجانب ليساهموا في زيادة رأس المال فضلا عن جلب مهارات الادارة الاجنبية و المنتجات الجديدة لتحسين الكفاءة وزيادة العائدات المحتملة على الاستثمار[٣] .

- نزار كاظم صباح ، سالم صلال راهي ، تدعيم رأسمال المصارف العربية وفقا لمقررات بازل الدولية – الامكانات والانعكاسات الاقتتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،العدد(٢) ، المجلد (٦) ، (جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٠٤).

- سجى فتحي محمد ، متطلبات بازل 1 ومتطلبات بازل 2 حول كفاية رأس المال - دراسة لبعض المصارف العربية ، مجلة تنمية الرافدين ،العدد (٩١) المجلد (٣٠) ، (جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٠٨)

١- ناجي التوني، الاصلاح المصرفي ، اصدارات جسر التنمية ، الاصادر ١٧ ،(الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ،٢٠٠٣) ، ص١٠-١١

٢ - د. احمد طلفاح ، مصدر سبق ذكره ، ص٣-٥

3- wendy dmbson. anik kashy, the contradician in statute for international business ,(iebpaper,no8,septemper2006),p8 .

المبحث الثاني

واقع النشاط المصرفي في العراق في ظل الاصلاح

المحور الاول:- اجراءات الاصلاح المصرفي في العراق

جاء الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام 2003 نتيجة للتغيرات التي حصلت في النظام السياسي والاقتصادي في العراق وبدء مرحلة جديدة للاقتصاد العراقي تمثلت بالانفتاح نحو الاقتصاد العالمي بعد رفع المقاطعة التجارية الدولية التي فرضت عليه عام 1991 إثر حرب الكويت و تمثل هذا الاصلاح بعدة إجراءات منها:-

اولا:- الاطار التشريعي والقانوني

لغرض ان يأخذ اصلاح القطاع المصرفي طريق النجاح يجب اتخاذ اصلاحات قانونية وتشريعية الى جانب تطوير السياسات الاقتصادية لهذا القطاع ، تمثل هذه التشريعات والقوانين البنية التحتية للإصلاح المصرفي[١] .

١- إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 و الذي منح المصرف المركزي استقلالا" تاما" عن الحكومة في تسير عملياته المصرفية المركزية ، و قد نصت على ذلك الفقرة (2) من المادة الثانية من القانون أعلاه و بموجب المادة (26) من القانون أصبح البنك المركزي بمنأى عن ضغوط السياسة المالية لإقراض الخزينة بشكل مباشر مما يؤدي إلى عدم توليد إي توسع في عرض النقد .

٢- صدور قانون المصارف التجارية العراقية رقم (94) لسنة 2003 حيث يعد هذا القانون خطوة رئيسة نحو إرساء نظام مالي يعمل وفقا" للمعايير الدولية .

٣- قانون غسيل الأموال ، شرع قانون غسيل الأموال رقم (93) لسنة 2004 ، حيث شرع لتامين جانب المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال و تمويل الإرهاب و الجريمة و يهدف إلى اخذ الحيطة في تعاملاتها المالية على الصعيد الدولي و المحلي حيث الانفتاح على العالم الخارجي و شروع المؤسسات المالية في عمليات تمويل سريع لرؤوس الأموال ، فلا بد من قانون لحماية الأموال و معرفة أصولها و لا يمكن أن يتم غسلها بمشاريع داخل العراق بدون معرفة أصولها[٢] .

ثانياً:- استبدال العملة القديمة :-

تم الانتهاء من استبدال(4) تريليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة في 15 كانون الثاني عام 2004[٣] ، وقد مكنت هذه الخطوة البنك المركزي من لعب دوره النقدي في المساهمة بإدارة النشاط الاقتصادي في البلد من خلال وقوفه على حجم كمية النقود المصدرة واتخاذ إجراءاته لمكافحة التزوير ، كما ساهمت عملية الاستبدال في توحيد التعامل بالدينار في كافة انحاء العراق بنفس الفئات مما أعاد الثقة للدينار العراقي وساهم في تحسين أسعار صرفه بصورة واضحة[٤] .

---

[١] - ينظر : د . مايح شبيب الشمري ،تحليل واقع القطاع المالي وافاق الاصلاح المستقبلية في اقطار عربية مختارة ، مجلة ابحاث عراقية ، العدد٤ ، (بابل ، مركز حمورابي للدراسات الستراتيجية ،٢٠١٠)،ص١٣٠

[٢] -د. اديب قاسم شندي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٩-٣١٠

[٣] - باسم عبد الهادي حسن ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المرحلة الجديدة ،(جريدة المدى ،العدد ٢٨٣ ،٢٧/ت١/٢٠٠٤) ، ص٦

[٤] - ينظر: د. عبد الحسين جليل الغالبي ، اصدار الدينار العراقي الجديد بين الضرورات والمبررات ، (جامعة القادسية مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد ١ ، المجلد ١ ، ٢٠٠٤) ، ص٧٨

ثالثاً:- إنشاء المصرف العراقي للتجارة (TBI):-

ضمن تعزيز تجارة العراق قامت الحكومة في تشرين الثاني 2003 بتأسيس المصرف التجاري للعراق(TBI) برأسمال قدره (100) مليون دولار من صندوق تطوير العراق و يعمل هذا المصرف على مساعدة العراق لإعادة ترسيخ جدارته الائتمانية دوليا وتعزيز تدفق شبكة من العلاقات المالية نتيجة للعزلة التي عانى منها العراق في العقد الاخير قبل عام 2003 [١].

رابعاً:- تحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير اسعار الفائدة:-

ان التحرر المالي الذي شهدته اسواق العراق في السنوات القليلة الماضية جسدته فعليا السوق المالية الوطنية عبر حركة الجهاز المصرفي واطلاق قدرته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لديه والتي عدت ركناً اساسيا من أركان تقوية الوساطة المالية التي هي جوهر الاستقرار المالي ولاسيما بعد أن تم التخلي عن الاجراءات القسرية التي كانت السياسة النقدية السابقة تعتمدها عبر وسائلها المباشرة واللجوء الى السياسات غير المباشرة التي تعتمد قوى السوق لتفادي ظاهرة الكبح المالي والمتمثلة بوضع سقوف على الائتمان المصرفي الممنوح او تحديد جهة الائتمان أو فرض معدلات فائدة ادارية تقع خارج قوى السوق وتوازناته [٢] .

خامساً:-التحول في الرقابة المصرفية :-

من الاصلاحات ايضا التحول في الرقابة المصرفية المتحكمة القائمة على اساس Rule Base الى الرقابة الوقائية التلقائية Prddential Base التي استطاع البنك المركزي على اساسها وبموجب قانونه و قانون الصيرفة الجديد رقم (94 لسنة 2004) من فرض الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيدا عن الاجراءات الرقابية القسرية ، وهو الامر الذي يمكن الجهاز المصرفي من العمل على وفق نظم مرنة و كفوءة في ترصين العمل المصرفي.

سادسا:- منح تراخيص العمل لمصارف أجنبية:-

ان فتح باب المشاركة لمصارف اجنبية للعمل في العراق سواءً بشكل فروع او شركات مستقلة او مشاركات مع المصارف الاهلية في مناخ ينسجم مع قانون الاستثمار في العراق وتوجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق [٣] يمثل احدى الخطوات الهامة نحو الامام في اطار الجهود لبناء قطاع مصرفي نشط وتنافسي في العراق ويعد استلام البنك المركزي العديد من الطلبات مؤشر هام على الثقة في مستقبل الاقتصاد العراقي ، لاسيما من قبل مصارف ستاندرد جاردترد والبنك الوطني الكويتي و(HSBC) فضلا عن تحرك عدد اخر من المصارف الاجنبية للحصول على حصص في نشاطات مصرفية ثانوية والمشاركة في عدد من المصارف المحلية العراقية الخاصة وتوفير خدمات مصرفية واسعة النطاق[٤] .

كما تم فتح سبعة فروع لمصارف عربية واجنبية في العراق وهي (المؤسسة العربية المصرفية ، ببلوس اللبناني ، ملي ايران ، المصرف الزراعي التركي ، بنك بيروت والبلاد العربية ، بنك انتر كونتنال اللبناني ومصرف ابو ظبي الاسلامي) وتم منح اجازات لعدد من

---

[١] - باسم عبد الهادي حسن ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المرحلة الجديدة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦

[٢] - د. مظهر محمد صالح قاسم ، حوكمة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، (بغداد ، البنك المركزي العراقي ، تشرين الاول ، ٢٠٠٤) ، ص١٠

[٣] - د.سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ،(، ابو ضبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٧)، ص ١٩

[٤] - باسم عبد الهادي حسن ، اشكالية الثالوث المستحيل ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ١٩ ، (بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٧) ، ص٨٠-٨١

شركات التحويل المالي ليصبح عددها 32 شركة نهاية 2010 [١] ، فضلا عن منح اجازات لعدد من الفروع المصرفية المنتشرة في المحافظات العراقية وخاصة في الأقضية والنواحي بهدف توفير الخدمة المصرفية لعموم المواطنين وتحسين الوعي والكثافة المصرفية [٢] .

سابعاً:- هيكلة المصارف الحكومية:-

بدأ العمل بهيكلة المصارف الحكومية التجارية من خلال خطة عمل تم التوصل اليها مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، وضمن هذا الاطار تم تغيير اسم المصرف الاشتراكي الى مصرف العراق[٣] .

وبناءً على اعادة الهيكلة تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية العراقية بتاريخ 21 شباط 2006 لسداد رصيد مستحق بمبلغ (5,393,890) مليون دينار عراقي للبنك المركزي ، ويتم سداد المبلغ على 30 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة (179,796) مليون دينار عراقي لكل قسط، وبفائدة سنوية مقدارها(5%) على الرصيد القائم ويتم تمويل الاقساط من قبل وزارة المالية من خلال اصدار سندات خزينة وتحمل فائدة سنوية بنسبة (5%) والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للمصارف المحلية من خلال المزادات[٤] ، كما قام بمفاتحة دائرة الدين العام في وزارة المالية لإعداد كشف اولي بالديون الاجنبية الموروثة المترتبة بذمة مصرف الرافدين والبالغة بحدود (27,1) مليار دولار ، و (1,2) مليار دولار على مصرف الرشيد ، ويعمل كلا المصرفين لتوفير المستندات والوثائق الرسمية الخاصة بهذه الديون لغرض شطبها من ميزانية المصرفين وادراجها ضمن الدين العام العراقي الذي تتولى مسؤولية متابعته دائرة الدين العام في وزارة المالية[٥] .

كما تم التنسيق بين البنك المركزي و وزارة المالية وديوان الرقابة المالية وبالتعاون مع الخزانة الامريكية وصندوق النقد الدولي على إعداد ثلاث خطط جرى تنفيذها منذ العام 2007 وهي (الخطة التشغيلية، والخطة المالية، والخطة الاستراتيجية) وذلك للارتقاء بعمل المصارف وتطوير خدماتها ، فضلا عن انشاء وحدة متابعة لتسريع تنفيذ هذه الخطط كما خصص البنك الدولي منحة بمبلغ (10) ملايين دولار لغرض تمويل عملية إعادة الهيكلة .

وبهدف تطوير العمل في مصرفي الرافدين والرشيد قام مصرف الرافدين بتطوير نظم العمل لديه من خلال اعتماده على النظام المصرفي الشامل الذي يربط فروعه داخل وخارج العراق مع إدارته العامة ، كما اعتمد كلا المصرفين في اداء عملهما على خطة تشغيلية جديدة تتركز على الانشطة المصرفية الاساسية وبما يتفق مع الاطار العام لإعادة الهيكلة والابتعاد عن الائتمان الخطر والاستثمار غير السليم[٦] .

---

[١] - ينظر
- وليد عيدي عبد النبي ، المؤشرات الاحصائية عن تطور الجهاز المصرفي نهاية عام ٢٠٠٨ ، بحوث ودراسات مصرفية ، (بغداد ، مصرف الخليج العربي ،٢٠٠٩) ، ص١٥٦
-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٠ ، (بغداد ، البنك المركزي العراقي ،٢٠١١)، ص٣٢

[٢] - التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٨ ، (بغداد ، البنك المركزي العراقي ،٢٠٠٩) ، ص٣٣

[٣] - زياد جواد لفته ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٦

[٤] د. فلاح حسن ثويني ، العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الاشارة الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وقائع االمؤتمر العلمي الاول المنعقد تحت شعار العلوم الادارية والاقتصادية ركيزة اساسية لبناء الاقتصاد العراق ، المجلد ٢ ،الجزء ٢ ، (جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، للفترة ١٧-١٨ / اذار / ٢٠٠٩) ، ص١٤٨

[٥] - د.مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، (بغداد ، البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٨) ، ص١٣

[٦] -التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٩ ، (بغداد ، البنك المركزي العراقي ،٢٠١٠) ، ص٢٢

المحور الثاني:- تحليل واقع النشاط المصرفي في العراق:-

ساهمت عملية الاصلاح المصرفي التي طبقت على الجهاز المصرفي العراقي في زيادة نشاطه وتطوره ويتضح ذلك من خلال تحليل بعض مؤشراته.

اولاً:-تحليل مؤشر رؤوس الاموال المصرفية:-

من الجدول(١) يتضح بان حجم رؤوس اموال الجهاز المصرفي البالغة (898716)عام 2006 قد ازدادت عام 2007 الى (1209817) ، ثم الى (1922122)عام 2008 وقد جاءت هذه الزيادة خلال عام 2008 نتيجة لتعديل حجم رؤوس اموال مصرفي الرشيد والرافدين ، واستمرت الزيادة خلال العامين الاخيرين حتى وصل الى (2437066) عام 2009 و (2914866) عام 2010.

الجدول رقم (١)
اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي
القيمة /مليون دينار

السنة	حجم رؤوس الاموال
2006	898716
2007	1209817
2008	1922122
2009	2437066
2010	2914866

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية ٢٠٠٦-٢٠١٠

ثانياً:- تحليل مؤشر الموجودات المصرفية:-

تشير بيانات الجدول(٢) الى الارتفاع المتواصل في حجم الموجودات المصرفية ولكن بمعدلات نمو متناقصة حيث بلغ حجم الموجودات (165366762) عام 2004 ، ارتفع بعدها الى (206756953) عام 2005 وبمعدل نمو بلغ (25.02%) ، ثم ارتفع الى (245160639) عام 2006 وبمعدل نمو (18.57%) ، وفي عام 2007 ازداد حجم الموجودات الى (267013431) وبمعدل نمو (8.91%) واستمرت الموجودات بالتزايد ومعدلات نموها بالتناقص حتى وصلت الى (290733153) عام 2008 وبمعدل نمو (8.88%) ثم الى (309507375) وبمعدل نمو (6.45%) عام 2009، وهكذا بالنسبة لعام 2010 حيث وصل حجم الموجودات المصرفية الى (329056753) وبمعدل نمو (6.31%).

جدول رقم(٢)
اجمالي موجودات الجهاز المصرفي العراقي
القيمة/ مليون دينار

السنة	حجم الموجودات المصرفية	معدل النمو%
2004	165366762	-
2005	206756953	25.02
2006	245160639	18.57
2007	267013431	8.91
2008	290733153	8.88
2009	309507375	6.45
2010	329056753	6.31

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٠

ثالثاً:- تحليل مؤشر العمق المصرفي*:-

يعكس هذا المؤشر حجم القطاع المصرفي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي ، كما يعكس مدى انتشار الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف التجارية ويشير الى حجم كفاءة الوساطة المالية للمصارف و تطور قدرتها على جذب الودائع ، وبالتالي امتصاص النقد الفائض والتخفيف من حدة التضخم [١] .

الجدول رقم (٣)
تطور مؤشر العمق المصرفي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة العمود (١)	العمق المصرفي العمود (٢)
2004	53235359	310.63
2005	73533599	281.17
2006	95587955	256.47
2007	111455813	239.56
2008	155982258	186.38
2009	139330211	222.13
2010	171956975	191.35

المصدر :-
١- العمود (١)-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، سلسلة زمنية
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لعام ٢٠١٠
٢- العمود (٢) من عمل الباحثان بالاعتماد بيانات الجدول رقم (٢) والعمود رقم (١) من الجدول رقم (٣)

من بيانات الجدول (٣) نجد ان مؤشر العمق المصرفي قد حقق معدلا مرتفعا وصل الى (310.63%)عام 2004 ، ولكنه انخفض في عام 2005 الى (281.17%) ثم الى (256.47%) عام 2006 ، واستمر بالانخفاض المتتالي حتى وصل الى (186.38%) عام 2008 بعد أن كان (239.56%) للعام الذي سبقه ، وفي العام 2009 ارتفع المؤشر الى (222.13%) ، و لكنه انخفض في العام الاخير من الفترة المذكورة ، وقد يعود السبب في ارتفاع هذا المؤشر في بعض السنوات الى زيادة حجم الموجودات لدى المصارف العاملة في العراق (الحكومية، والخاصة، والاجنبية)، فضلا عن سعيها لتحسين خدماتها وكسب ثقة الجمهور.

رابعاً:- تحليل مؤشر الودائع المصرفية :-

تعد الودائع اهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي في المصارف لذا تهتم المصارف بأساليب خلق الودائع وتحاول تطويرها باستمرار لتتمكن من زيادة حجم السيولة لديها ، وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان بكافة انواعه لتعظم ارباحها ، ويمكن بيان اهم التطورات في مؤشر الودائع المصرفية من خلال الجدول (٤)

---

* احتسب مؤشر العمق المصرفي من خلال الصيغة $\frac{\text{اجمالي موجودات المصارف التجارية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠$

[١] - ينظر
- عقيل شاكر الشرع ، الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز- مصر والعراق دراسة حالة للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٧ ، (اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة الكوفة، ٢٠١٠) ، ص٢٠١
- التقرير الاقتصادي السنوي ، (ابو ضبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٨) ، ص١٧٥

الجدول رقم (٤)
تطور مؤشر الودائع لدى الجهاز المصرفي العراقي
القيمة / مليون دينار

السنة	ودائع المصارف التجارية	معدلات النمو
2004	8619809	-
2005	10769995	24.94
2006	16928295	57.18
2007	26188926	54.7
2008	34524959	29.92
2009	38582477	11.75
2010	47947232	24.27

المصدر :- ١-البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للاعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠)
٢- معدلات النمو من عمل الباحثان

من الجدول يتضح بأن حجم الودائع قد ازداد من (8619809) عام 2004 الى (10769995) وبمعدل نمو (24.94%) لعام 2005 وخلال العامين 2006 و 2007 ازدادت الودائع الى (16928295) ثم الى (26188926) على التوالي ، وبمعدلات نمو (57.18%) و (54.70%) على التوالي ، واستمرت الودائع بالازدياد لدى المصارف التجارية خلال الاعوام 2008 و 2009 و2010 على التوالي الى (34524959) و (38582477) و (47947232) وبمعدلات نمو وصلت الى (29.92) و (11.75) و(24.27) على التوالي ، وتعود اسباب الزيادة في حجم الودائع الى الزيادة الحاصلة في دخل موظفي الدولة بعد عام 2003 مما ساعد عدد كبير من الموظفين على الادخار فضلا عن قيام البنك المركزي العراقي عام 2004 بإطلاق حرية اسعار الفائدة للمصارف من اجل تشجيعها على المنافسة فيما بينها ومن اجل زيادة قدرتها على جذب الودائع فضلا عن استبدال العملة القديمة وقيام اصحاب الاموال الصغيرة والكبيرة الى المصارف وايداع اموالهم من اجل تجنب الصعوبات التي ترافق عملية التبديل ، كما شهدت سنة 2004 استقرار سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية مما شجع الجمهور على الاحتفاظ بمبالغهم بالعملة المحلية كوديعة .

خامساً:- تحليل مؤشر الائتمان المصرفي:-

تعد وظيفة منح الائتمان في المصارف التجارية الوظيفة الاساسية الثانية بعد قبول الودائع ، لما لهذه الوظيفة من دور تمويلي كبير في النشاط الاقتصادي .

الجدول رقم (٥)
الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق
القيمة / مليون دينار

السنة	الائتمان النقدي	معدل النمو%
2004	824673	-
2005	1717450	108.25
2006	2664898	55.16
2007	3459020	29.79
2008	4587454	32.62
2009	5690062	24.03
2010	11721535	106

المصدر :-١- البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للاعوام٢٠٠٤-٢٠١٠
٢- معدلات النمو من عمل الباحثان

من بيانات الجدول يتضح بأن المصارف توسعت المصارف التجارية بمنح الائتمان المصرفي فبعد ان كان حجم الائتمان الممنوح (824673) وبمعدل نمو (32.76%) عام 2004

ارتفع الى (1717450) عام 2005 و بمعدل نمو (108.25%) واستمرت الزيادة بحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية خلال الاعوام 2006 و2007 و 2008 على التوالي لتصل الى مقدار يساوي (2664898) و (3459202) و (4587454) على التوالي وبمعدلات نمو بلغت (55.16%) و (29.79%) و (32.62%) على التوالي، وخلال العامين الاخيرين من مدة الدراسة بلغ حجم الائتمان (5690062) لعام 2009 و (11721535) لعام 2010 وبمعدلات نمو (24.03%) لعام 2009 و(106%) لعام 2010 ، وكان من اهم اسباب هذا الارتفاع هو منح سلف و قروض استهلاكية للمواطنين وكذلك منح سلف الزواج فضلا عن السلف الممنوحة لبناء الدور السكنية .

المبحث الثالث

متطلبات الاصلاح المصرفي في العراق

المحور الاول :- التحديات التي تواجه الاصلاح المصرفي في العراق:

على الرغم من الاصلاحات التي شهدها القطاع المصرفي في العراق خلال السنوات القليلة الماضية والتي مر ذكرها بالمبحث الثاني إلا أن هناك نقاط ضعف كثيرة و تحديات كبيرة مازالت تعيق عمل الجهاز المصرفي في العراق منها:-

اولا:- مسألة عدم الاستقرار الامني:-

لقد تعرض الجهاز المصرفي العراقي منذ سنة 2003 و لازال الى العديد من عمليات السلب و النهب و الحرق و الدمار ، فقد سرقت الخزنات الخاصة بالمصارف و سرقت الاجهزة و المعدات و حتى الاثاث ، وكانت اخر عملية سرقة تمت هي سرقة مصرف دار السلام في بغداد في تموز 2007 بحوالي (282) مليون دينار[١] .

ثانياً:-مسألة إدارة فروع البنك المركزي :-

لا يسيطر البنك المركزي على الامور الادارية والمالية لفرعيه في اربيل والسليمانية ، حيث ان هذين الفرعين يتبعان تقنيا للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الامور الاخرى لحكومة كردستان الاقليمية ويتم تمويل عملياتهما من قبل هذه الحكومة بالإضافة الى ذلك لم يتسلم البنك المركزي القوائم المالية الخاصة بفرعيه في اربيل والسليمانية وليس لديه اطلاع على سجلاتها المحاسبية[٢] .

ثالثاً:- مسألة القروض المتعثرة:-

ان المصارف التجارية العراقية شأنها شأن المصارف العالمية تتعرض الى مخاطر عدم استرداد مبلغ الائتمان مع الفائدة المترتبة عليه مما يجعلها في موقف مالي صعب جدا، اذ تقوم المصارف العراقية بمنح الائتمان على اساس ما يملكونه من اموال منقولة و غير منقولة بعيدا عن نشاطهم التجاري مما يجعل التسهيلات الائتمانية الممنوحة أكبر من الاستحقاق ، كما ان طلب هذه المصارف ضمانات عقارية تؤدي الى صعوبة حصول رجال الاعمال على تسهيلات مصرفية فهم لا يملكون ضمانات عقارية لان معظم اموالهم موظفة في نشاطهم التجاري ، الامر الذي ادى الى ان تتحول هذه التسهيلات لأصحاب الاملاك العقارية بدلا من اصحاب النشاطات

---

[١] - محمد ابراهيم المغازجي ،د. نهاد عبد الكريم العبيدي ، حماية الودائع في اطار المخاطر المصرفية للقطاع المصرفي التجاري العراقي ، المؤتمر العلمي الاول المنعقد تحت شعار العلوم الادارية والاقتصادية ركيزة اساسية لبناء الاقتصاد العراقي، المجلد ٢، الجزء ٢ (جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ، للفترة ١٧-١٨ اذار ٢٠٠٩) ، ص٢٤٩

[٢] - د. فلاح حسن الثويني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٧

التجارية ، وتشترط بعض المصارف العراقية ان لا تقل قيمة الضمانات العقارية على ثلاثة امثال مبلغ الائتمان الممنوح ويعد هذا الاجراء عائقا امام المستثمرين الراغبين بإقامة مشاريع صغيرة او متوسطة .

ما تزال الديون المتأخرة التسديد في تزايد مستمر لدى المصارف التجارية العراقية حيث وصلت نهاية عام 2005 الى (84339) و كذلك الدعاوى المقامة لدى القضاء للحكم بهذا الموضوع وهذه المصارف تبقى تطالب بها لمدة طويلة.

رابعاً:- ضعف السوق المالية :-

ولدت سوق العراق (بغداد سابقا) للأوراق المالية في فترة العقوبات الاقتصادية حيث باشرت اعمالها في سنة 1992 ، ولهذا فقد تحملت عبئا كبيرا بسبب اثار العقوبات و اهمها انخفاض قيمة العملة قياسا بالعملات الاجنبية ، ونتيجة لذلك فإنها مازالت بحاجة الى مزيد من الوقت والخبرة والشفافية [١] ، اذ إنها مازالت تفتقر الى الادوات المالية الحديثة الجاذبة لرؤوس الاموال ، حيث تسيطر الاسهم و وسائل التمويل التقليدية على التعاملات في هذه السوق ، كما يتمثل ضيق السوق المالية بضعف احجام التداول وقلة عدد الشركات المدرجة ، اما سوق السندات فهو ما يزال في مراحله الاولى ، وما تزال الشركات المساهمة تعتمد في تمويل مشاريعها الاستثمارية على المصادر التقليدية عن طريق الجهاز المصرفي[٢] .

خامسا:-مسألة التقنيات الحديثة :-

لغرض مواكبة التطورات في مجال العمل المصرفي يحتاج العراق الى زيادة مستوى الاستثمار في التكنلوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الانظمة العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة في الاسواق الداخلية والخارجية إذ إن استخدام التكنلوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية و يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا الامر الذي يزيد من ثقة المستثمرين بالمصارف ، كذلك فإن استخدام التقنيات الحديثة يمكن المصارف من التوسع و تنويع الخدمات التي تقدمها لعملائها ويساهم بالتالي في رفع كفاءة الوساطة المالية و زيادة كفاءة انظمة المدفوعات[٣] .

سادسا:- ضعف نطاق القطاع المصرفي الخاص:-

يعد القطاع المصرفي الخاص في العراق حديث النشأة نسبيا إذ سمح لهذا القطاع بممارسة عمل الوساطة المالية عام 1991، وعلى شكل شركات مساهمة خاصة و قد ساهمت هذه المصارف منذ تأسيسها في تقديم الخدمات المصرفية الى الاقتصاد العراقي ، اتسمت مساهمتها بالتواضع سواءً في استقطاب سيولة الافراد والشركات او في ميدان تقديم التسهيلات الائتمانية لهم ، وهذا يمثل تحديا واقعيا لتطوير القطاع المصرفي العراقي[٤] .

---

[١] - د. سرمد كوكب الجميل ، النظام المالي العراقي واعادة الاعمار ،مجلة علوم انسانية ،العدد٢٠ ، ابريل ٢٠٠٥ على الموقع الالكتروني www.ulumininsania.net ،ص١٠-١١

[٢] - طه أحمد عبد السلام ،الاستثمار المالي في العراق –الواقع والافاق ، بحوث ودراسات مصرفية ، (بغداد ، مصرف الخليج التجاري ،٢٠٠٩) ، ص٤٣

[٣] -اسار فخري عبد اللطيف ، اصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق ، مجلة علوم انسانية ، العدد ٢٧ ، اذار ٢٠٠٦ ، على الموقع الالكتروني www.ulumininsania.net،ص٤

[٤] - زياد جواد لفته الفيصل ، مصدر سبق ذكره ،ص١٦٢-١٦٣

سابعاً:- مسألة الكثافة المصرفية :-

تبلغ الكثافة المصرفية في العراق (عدد المصارف على عدد السكان) مصرفاً واحدا لكل (46632 شخص) قياسا بالكثافة المصرفية المعيارية البالغة مصرفا واحدا لكل عشرة الاف نسمة[١] الامر الذي يدل على قلة عدد المصارف وفروعها مقارنة مع حجم السكان مقارنة مع حجم السكان.

المحور الثاني:- متطلبات الاصلاح المصرفي في العراق:-

على الرغم من التأثير الايجابي للإصلاح المصرفي على الجهاز المصرفي والذي ظهر من خلال تحليل بعض من مؤشرات الجهاز المصرفي ، الا ان التحديات التي تعمل في ظلها المصارف العراقية لا تزال تتطلب توفير العديد من المتطلبات لضمان تحقيق واستمرار نجاحها ومنها [٢] :-

اولا:- التنمية والاستقرار الاقتصادي : إذ لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني حالة عدم الاستقرار و لعل الهاجس الأمني يشكل العقبة الكبيرة التي تسهم دون تحقيق الإصلاح و التطور المطلوب للقطاع المصرفي العراقي ، إذ لا يمكن لهذا القطاع ان يعمل بصورة و بيئة طبيعة ما لم يكن هناك استقرار امني ، فضلاً عن ذلك فان الاستقرار الاقتصادي ودقة و فاعلية السياسات الاقتصادية يعد عاملا مهما في تطوير العمل المصرفي ، حيث لا يمكن فصل الوضع المالي و المصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية ، لذلك لابد من العمل على تحسين فرص نجاح و اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة في ضوء الوضع الراهن للاقتصاد العراقي مما يعكس هذا الجانب من متطلبات الإصلاح و انعكاس ذلك على عملية التنمية في البلد .

ثانيا:- وضع خطة استراتيجية لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي وفق الإمكانات المتاحة ، و ربط المصارف بشبكة اتصالات و محطات حرفية مع البنك المركزي العراقي و تحديث كفوء و متين للبنية التحتية المالية ، بما في ذلك القدرة على إجراء المدفوعات الكترونياً في داخل العراق و خارجه بما ينسجم و التطور المصرف في العراق .

ثالثاً:- التقيد بالمعايير العالمية و منها معيار كفاية رأس المال و الإفصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف مما يعكس قدرا" اكبر من الشفافية في العمل المصرفي العراقي .

رابعاً:- العمل و بشكل أسرع على استخدام الأدوات المالية و المصرفية المبتكرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمات المصرفية و التي تقدم من قبل المصارف والمؤسسات المالية العالمية.

خامساً:- دعم المصارف الاهلية بالسماح لها في القيام بالعمليات والادوات المصرفية كافة للمشاريع والنشاطات التي تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وحصرها لدى المصارف الحكومية و فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية وقبول الحوالات الخارجية و اصدار السفتجة ومساواتها مع المصارف الحكومية فعليا وعمليا والسماح للمصارف الاهلية بفتح حسابات جارية وودائع ثابته للوزارات والشركات العامة والمختلطة العائدة للدولة حسب الكفاءة المالية للمصارف الاهلية وقدرتها على استثمار هذه الودائع في ادوات مصرفية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني ، على ان يتولى البنك المركزي ووزارة المالية واللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء الموقر التنسيق فيما بينهم وتوحيد التعليمات والتشريعات التي تحقق ذلك .

---

[١] - وليد عيدي عبد النبي ، الجهاز المصرفي العراقي بين الواقع والطموح ، على الموقع الالكتروني ، http://www.alsabaah.com

[٢] - د. أديب قاسم شندي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١١

سادسا:- دعم و تطوير وتحفيز سوق العراق للأوراق المالية وايجاد الوسائل والادوات التي تدفع باتجاه رفع اسعار مؤشر السوق والشركات بما يتلاءم وموجوداتها ومعايير انتاجها وارباحها بما لا يقل حتماً عن قيمة الاسهم الحقيقية ومنع المضاربات التي تضر بالأصول العراقية بما لا يتناسب وقيمتها الحقيقية الفعلية .

سابعاً:- اعادة النظر بمخصص الديون المشكوك فيها بتحصيلها وفقا للائحة الارشادية واعطاء مرونة ومدد زمنية اضافية للمصارف لكي تتمكن من تصفية هذه الديون والتي تعود أغلبها لفترات سابقة وان أغلب المدينون هاجروا خارج العراق لأسباب امنية خارجة عن ارادتهم[١] .

ثامناً:- معالجة الفجوة الظاهرة بين السياسات المالية للدولة والتوجهات والسياسات النقدية المعتمدة من البنك المركزي العراقي ومتطلبات مكافحة الضغوط التضخمية والحد من الانفاق الجاري.

تاسعاً:- انشاء شركتين لضمان الودائع والائتمانات [2]

عاشراً:- تتطلب عملية هيكلة المصارف الحكومية اعادة النظر بعدد العاملين والمهارات الفنية المصرفية المطلوبة توافرها لديهم ، الامر الذي يستدعي اعداد خطط تدريب لمنتسبي المصارف واكسابهم مهارات مصرفية حديثة تتماشى والتطورات على الساحة المصرفية العالمية [٣] .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا:-الاستنتاجات

١-يشكل الدافع الاقتصادي العامل الرئيسي لعملية الاصلاح المصرفي تليه الدوافع النقدية والتقنية .

٢- لا يزال الهاجس الأمني يشكل العقبة الاساسية والتحدي الاكبر امام اصلاح و تطوير القطاع المصرفي في العراق فلا يمكن لهذا القطاع أن يعمل و يتطور في ظل بيئة أمنية مضطربة .

٣- يعتمد القطاع المصرفي العراقي بشقيه العام و الخاص على المعايير المصرفية التقليدية في سياسته الإقراضية و بدرجات متفاوتة من الحذر و على العموم فأن القطاع المصرفي في العراق ما يزال متزمتاً و إلى حد كبير في منح القروض متجنبًا أي درجة من المخاطرة مما أدى إلى صعوبة وصول القروض المصرفية إلى صغار المستثمرين و رجال الأعمال ، بسبب عدم رغبة المصارف المخاطرة بقروض طويلة الأجل و بضمانات التدفقات النقدية للمشروع بشكل أساسي مع قدر محدود من الضمانات العقارية ، و لهذا السبب عجز صغار المستثمرين وهم الأغلبية القطاع الخاص لا يمكنهم الاستفادة من القطاع المصرفي لعدم قدرتهم على توفير الضمانات العقارية .

٤- يعاني القطاع المصرفي في العراق ولأسباب عديدة من عدم تطبيقه لأسس سليمة عند تقديم الائتمان (زيادة حجم القروض، والسيولة الفائضة لدى المصارف الخاصة).

---

[١] - سمير عباس حسين ،اراء وافكار للانتقال بالقطاع المصرفي الخاص من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي ، (بغداد ، مصرف الخليج التجاري ،٢٠٠٩) ، ص٢٨-٢٩

[٢] - ابو طالب الهاشمي ، الاصلاح والتطوير الاستراتيجي للقطاع المصرفي العراقي ، (بغداد ، مصرف الخليج التجاري ،٢٠٠٩) ، ص١٥-١٦

[٣] - د. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣-١٤

٥- فيما يتعلق بمسألة القروض المتعثرة ، فإن التجديد التلقائي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العراقية تؤدي الى تراكم مبالغ التسهيلات الممنوحة التي تحصل مما يعرض الملاءة المالية للمصارف الى التناقص ويجعلها عرضة لازمة مالية في حالة حدوث تغيرات اقتصادية مفاجئة.

ثانياً:-التوصيات

مثلت متطلبات الاصلاح المصرفي في العراق المرقمة بالمحور الثاني من المبحث الثالث التوصيات المتعلقة ببحثنا الحالي والتي أكدت على:-

١-ضرورة اصلاح القطاع المصرفي ضمن بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار وان تجري عملية الاصلاح المصرفي متزامنة مع عملية الاصلاح الاقتصادي والسياسي في البلد.

٢- التشديد في اعتماد معايير السلامة المالية ومنها معيار كفاية رأس المال وضرورة اعتماد الشفافية في العمل المصرفي لدعم الثقة بالمصارف العراقية.

٣- منح المصارف مدد زمنية اضافية لتصفية الديون المتعثرة لديها.

٤-تنسيق العمل بين السياستين المالية والنقدية.

٥- دعم سوق العراق المالية وتحفيزها من خلال رفع اسعار مؤشر السوق والشركات بما يتناسب مع قيمة اصولها وموجوداتها ومنع المضاربات دون الاضرار بالأصول العراقية.

٦- اعتماد التقنيات المصرفية والادوات المالية والمصرفية المبتكرة ضمن الحدود المتاحة.

٧- دعم المصارف الاهلية وانعاشها بالسماح لها بالقيام بالعمليات المصرفية التي تقوم بها الوزارات وكافة دوائر الدولة .

٨- اعداد دورات التأهيل والتدريب لموظفي المصارف لإكسابهم مهارات مصرفية حديثة تتماشى والتطورات على الساحة المصرفية العالمية.

المصادر

١. ابو طالب الهاشمي ، الاصلاح والتطوير الاستراتيجي للقطاع المصرفي العراقي ، (بغداد ، مصرف الخليج التجاري ،٢٠٠٩) ، ص١٥-١٦
٢. احمد طلفاح ، تجارب الاصلاح واعادة الهيكلة ، اصدارات جسر التنمية ، (الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٥) ، ص١
٣. د. أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ، (النجف ، دار المواهب ،٢٠١١)
٤. ازهار حسن علي ابو نايلة ، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطرة سبل المعالجة – دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (بغداد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥)
٥. أسار فخري عبد اللطيف ، اصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق ، مجلة علوم انسانية ، العدد ٢٧ ، اذار ٢٠٠٦ ، على الموقع الالكتروني www.ulumininsania.net
٦. باسم عبد الهادي حسن ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المرحلة الجديدة ،(جريدة المدى ،العدد ٢٨٣ ،٢٧/ت١/٢٠٠٤)
٧. باسم عبد الهادي حسن ، اشكالية الثالوث المستحيل ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ١٩ ، (بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٧)

٨. زياد جواد لفته الفيصل ،اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، (البصرة ، جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد) ،٢٠٠٩

٩. سجى فتحي محمد ، متطلبات بازل 1 ومتطلبات بازل 2 حول كفاية رأس المال - دراسة لبعض المصارف العربية ، مجلة تنمية الرافدين ،العدد (٩١) المجلد (٣٠) ، (جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٠٨)

١٠. د. سرمد كوكب الجميل ، النظام المالي العراقي واعادة الاعمار ،مجلة علوم انسانية ،العدد٢٠ ، ابريل ٢٠٠٥ على الموقع الالكترونيwww.ulumininsania.net

١١. سمير عباس حسين ،اراء وافكار للانتقال بالقطاع المصرفي الخاص من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي ، (بغداد ، مصرف الخليج التجاري ،٢٠٠٩)

١٢. د.سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ،(ابو ضبي ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٧)

١٣. طه أحمد عبد السلام ،الاستثمار المالي في العراق –الواقع والافاق ، بحوث ودراسات مصرفية ، (بغداد ، مصرف الخليج التجاري ،٢٠٠٩)

١٤. عبد الحسين جليل الغالبي ، اصدار الدينار العراقي الجديد بين الضرورات والمبررات ، (جامعة القادسية مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد ١ ، المجلد ١ ، ٢٠٠٤)

١٥. عقيل شاكر الشرع ، الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز- مصر والعراق دراسة حالة للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٧ ، (اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة الكوفة، ٢٠١٠)

١٦. د.علي كنعان، الاصلاح المصرفي في سوريا،جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ت١ ٢٠٠٣،على الموقع الالكتروني www.syrian.com

١٧. د. فلاح حسن ثويني ،العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الاشارة الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وقائع االمؤتمر العلمي الاول المنعقد تحت شعار العلوم الادارية والاقتصادية ركيزة اساسية لبناء الاقتصاد العراق ، المجلد ٢ ،الجزء ٢ ، (جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، للفترة ١٧-١٨ / اذار / ٢٠٠٩)

١٨. كنجو عبود كنجو، الابعاد المفقودة في اصلاح النظام المصرفي في سوريا ، المؤتمر العلمي الرابع تحت شعار إستراتيجيات الاعمال في مواجهة العولمة ، (الاردن ، جامعة فيلادلفيا ،١٥-٢٠٠٥/٣/١٦)

١٩. مايح شبيب الشمري ،تحليل واقع القطاع المالي وافاق الاصلاح المستقبلية في اقطار عربية مختارة ، مجلة ابحاث عراقية ، العدد٤ ، (بابل ، مركز حمورابي للدراسات الستراتيجية ،٢٠١٠)

٢٠. محمد ابراهيم المغازجي ،د. نهاد عبد الكريم العبيدي ، حماية الودائع في اطار المخاطر المصرفية للقطاع المصرفي التجاري العراقي ، المؤتمر العلمي الاول المنعقد تحت شعار العلوم الادارية والاقتصادية ركيزة اساسية لبناء الاقتصاد العراقي، المجلد ٢، الجزء ٢ (جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، للفترة ١٧-١٨ اذار ٢٠٠٩)

٢١. د. مظهر محمد صالح قاسم ، حوكمة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، (بغداد ، البنك المركزي العراقي ، تشرين الاول ، ٢٠٠٤)

٢٢. د.مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، (بغداد ، البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٨) ،

٢٣. د.ناصر السعيدي، اصلاح القطاع المالي في سوريا ..عامل التحديث والنمو الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الخامسة عشر حول/متى يبدأ الاصلاح المصرفي في سوريا، (سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية ، المركز الثقافي العربي ،٢٠٠٢)

٢٤. ناجي التوني ، الاصلاح المصرفي ، اصدارات جسر التنمية ، الاصدار ١٧، (الكويت ،المعهد العربي للتخطيط ،٢٠٠٣)
٢٥. د. نبيل سكر، الاصلاح الاقتصادي في سوريا ، جمعية العلوم الانسانية ، على الموقع الالكتروني www.mofhoum.com
٢٦. نزار كاظم صباح ، سالم صلال راهي ، تدعيم رأسمال المصارف العربية وفقا لمقررات بازل الدولية – الامكانات والانعكاسات الاقتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد(٢) ، المجلد (٦) ، (جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٠٤).
٢٧. وليد عيدي عبد النبي ، المؤشرات الاحصائية عن تطور الجهاز المصرفي نهاية عام ٢٠٠٨ ، بحوث ودراسات مصرفية ، (بغداد ، مصرف الخليج العربي ،٢٠٠٩)
٢٨. وليد عيدي عبد النبي ، الجهاز المصرفي العراقي بين الواقع والطموح ،على الموقع الالكتروني www.alsabaah.com
٢٩. القطاع المصرفي ومتطلبات التكيف والتطور للمرحلة المقبلة ، النشرة المصرفية العربية (بيروت ، اتحاد المصارف العربية ،٢٠٠٥)
٣٠. التقرير الاقتصادي السنوي ، (ابو ضبي ، صندوق النقد العربي ،٢٠٠٨)
٣١. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٠ ، (بغداد ، البنك المركزي العراقي ،٢٠١١)
٣٢. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٨ ،(بغداد ، البنك المركزي العراقي ،٢٠٠٩)
٣٣. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٩ ، (بغداد ، البنك المركزي العراقي ،٢٠١٠)
٣٤. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، سلسلة زمنية.
٣٥. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية للأعوام ٢٠٠٤- ٢٠١٠.

36-Christian Rroland , Banking sector reform in India and China acomparative perspective Harvard project for asian and international relation conference, in Singapore this virsion8,August 2006.
37- steven fries , anta tace ,bankink reform and development intrans itioneconomey. (Workingpaper,no71,june2002).
38-wendy dmbson. anik kashy, the contradician in statute for international business ,(iebpaper,no8,septemper,2006) .